الأمم المتحدة

TD/464

Distr.: General
22 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة
الدوحة، قطر
٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

اجتماع وزراء التجارة الأفارقة

حدث سابق لانعقاد الأونكتاد الثالث عشر

موجز من إعداد أمانة الأونكتاد

(A) GE.12-70098 150512 160512

الرجاء إعادة الاستعمال

اجتماع وزراء التجارة الأفارقة

دعم الأونكتاد للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية

١- عُقد الاجتماع الوزاري في الدوحة بقطر يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وترأسته معالي وزيرة التجارة والصناعة وتنمية القطاع الخاص في غانا السيدة هانا تيتيه. وأدلى ببيانات افتتاحية كلٌ من الأمين العام للأونكتاد سوباتشاي بانيتشباكدي؛ والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا السيد أبدولي جانيه؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة السيد شيخ سيدي ديارا؛ ونائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيدة فالانتين سندانيوي روغوابيزا؛ ومديرة التجارة والصناعة السيدة تريجر مابهنغا نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي. واضطلع بمهام أمين الاجتماع مدير شُعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات السيد غييرمو فاييس. وقدم عروضاً كلٌ من السيد فاييس؛ ومديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات السيدة آن ميرو؛ ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرنامج الخاص بالأونكتاد السيد تافيري تيسفاتشيو؛ ورئيس شعبة التجارة بمفوضية الاتحاد الأفريقي السيد ندير مراح.

٢- وتوخى الاجتماع بحث الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد والأطراف الأخرى دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية. ووافقت جمعية الاتحاد الأفريقي على هذه الخطة في دورتها العادية الثامنة عشرة المعقودة في أديس أبابا في إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويمثل تنفيذها سبيلاً رئيسياً إلى الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا التي وافقت عليها أيضاً قمة الاتحاد الأفريقي.

٣- وعمل الأونكتاد عن كثب مع البلدان الأفريقية، منذ إنشائه، سعياً إلى إيجاد حلول لما تواجهه القارة من تحديات مستمرة وناشئة في مجالي التجارة والتنمية. ويضطلع الأونكتاد، بصفته الجهة المعنية بالتجارة والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، بتحليل السياسات وتعزيز مبادرات التعاون – على الصُعُد الوطني والإقليمي والعالمي – في سبيل تحقيق النمو والتنمية المستدامين في البلدان النامية. وتُبذل في إطار ولايته جهود كبيرة لتقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة السياساتية إلى بلدان أفريقيا. وتناولت أعماله البحثية والسياساتية قضايا راهنةً وذات أولوية، من إدارة أسواق السلع الأساسية وارتفاع تركز الإنتاج والتجارة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتحدي المديونية والمفاوضات التجارية على المستوى الإقليمي ومتعدد الأطراف وزيادة أهمية التعاون بين بلدان الجنوب.

٤- وفي المناقشة التي أعقبت البيانات الافتتاحية، قالت أمانة الأونكتاد إن معاضدة الأونكتاد الدائمة لصناع السياسات والجهات المعنية في المنطقة الأفريقية قد ساعدت على

تحديد عدد من التحديات المتصلة بالتجارة والتنمية التي يمكن أن تعرقل عملية التكامل الأفريقي ومتعدد الأطراف. ويكمن التحدي الأول في التقدم البطيء للتحول الهيكلي في أفريقيا وتبعاته على التجارة والتنمية. ويتمثل التحدي الثاني في أن صادرات أفريقيا ما زالت تركز بشدة على السلع الأساسية الأولية. وأقر عدد من المشاركين بأنه كان بالإمكان تحسين تنويع المنتجات بمزيد من الانفتاح. واتفق الوزراء على عدم الرضا بهذا الواقع. أما التحدي الثالث فهو أن صادرات أفريقيا ما زالت تتسم باتجاهها القوي نحو الأسواق الشمالية التقليدية وبانخفاض نسبي في مستويات التجارة داخل المنطقة. واتُفق في المناقشات والمداولات العامة أثناء الدورة على أن هذه التحديات عرقلت دور التجارة الممكن كمحرك للنمو والتنمية. لذلك، ينبغي التصدي لها بطريقة عملية وفي الوقت المناسب لضمان التعاون الفعال من خلال تنفيذ خطة العمل.

٥- والتجارة داخل المنطقة ضرورية لحفز النمو الاقتصادي ودعمه. وفي أفريقيا، لا تمثل التجارة داخل المنطقة سوى ١١ في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية. وسيكون من المفيد زيادة التجارة داخل القارة، لكن ذلك يتطلب تدابير داعمة منها تحسين لوجستيات التجارة والنقل وزيادة فعالية نقل التكنولوجيا على نحو يتلاءم والظروف المحلية. وأظهرت التجربة أيضاً أن التجارة داخل المنطقة أقل تعرضاً للصدمات الاقتصادية الدولية - وهو أمر على قدر من الأهمية، حتى وإن استطاعت أفريقيا أن تتجنب إلى حد ما الآثار الضارة الناجمة عن الركود الذي أصاب العالم مؤخراً. كذلك يمكن للتجارة داخل المنطقة أن تخلق الوظائف وتشجع زيادة القدرة الإنتاجية، وتمكّن البلدان المجاورة من تقاسم التكنولوجيا وأساليب العمل، وتحسّن نوعية المنتجات الأفريقية.

٦- وظهر توافق عام في الآراء مفاده أن التكامل الإقليمي في أفريقيا ينبغي ألا يركز على النفاذ إلى الأسواق فحسب بل أيضاً على إقامة تكامل موجه نحو التنمية يراعي على النحو المطلوب تطوير البنية الأساسية وتنمية القدرة الإنتاجية. كذلك يحتاج تنفيذ خطة العمل تنفيذاً فعالاً إلى بناء هيكل مؤسسي يتيح إرساء نظام رصد فعال وآلية لتسوية المنازعات كما يتيح تنسيق الأنظمة المحلية.

٧- وحدد الاجتماع المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد أن يساعد الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة العمل. وسيكون دعم الأونكتاد قائماً على الطلب وسيتبع نهجاً عملياً وبراغماتياً. وستأخذ المساهمة ببرنامج عمل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة العمل وستنسَّق مع الجهات الشريكة والمعنية الأخرى. وحذّر الوزراء من أن تُستبعد من المناقشات المقبلة تجمعات إقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا.

٨- وسيركز الدعم المقدم من الأونكتاد على المجالات المحددة في خطة العمل، وبخاصة (أ) السياسة التجارية، و(ب) تيسير التجارة، و(ج) القدرة الإنتاجية التجارية.

ويشجع الأونكتاد تناول مسائل التجارة والسياسة التجارية على نحو متكامل بمساعدة البلدان على وضع أطر سياساتها التجارية؛ ودعم المفاوضات التجارية؛ وعقد اجتماعات الخبراء المتعلقة بالخدمات والتنمية والتجارة؛ والقيام باستعراضات سياسات الخدمات؛ وتشجيع التكامل الإقليمي الأفريقي في أطر مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويُعنى الأونكتاد أيضاً بالتدابير غير التعريفية، خاصة من خلال مبادرة الشفافية في التجارة. ويمكن تقديم دعم محدد فيما يتعلق بمسائل مثل تنسيق قواعد المنشأ، وتحديد قطاعات التصدير الجديدة والدينامية، والسياسات في قطاع الخدمات. وتشمل المسائل الأخرى النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية الذي يُنفذ في ٤١ بلداً. ومن المهم أيضاً تناول خدمات الموانئ، وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة، وصياغة سياسة النقل وتنفيذها، وتصميم سياسة النقل الإقليمية لدعم التجارة في أفريقيا، واستعراضات سياسات الاستثمار، وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا والابتكار، والمعلومات التجارية.

٩- وتوجد مجالات جديدة يمكن أن يتعاون فيها الأونكتاد والاتحاد الأفريقي وأعضاؤه فيما يتصل بالنقل وتيسير التجارة، وهي تشمل تصميم وتنفيذ الإجراءات السياساتية المتعلقة بنقل البضائع المستدام وما يتصل بذلك من سياسات الاتصالات واللوجستيات. ودعم الأونكتاد في مجال القدرة الإنتاجية يمكن أن يُبرز الحاجة إلى التعلم والتطوير التكنولوجيين في القطاعات المنتجة. غير أن تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية يتطلب أيضاً تعبئة التمويل الإنمائي الكافي والفعال. وبصفة أعم يمكن للأونكتاد أيضاً، من خلال مجال القدرة الإنتاجية، أن يقدم المساعدة في مجال سن التشريعات وتعزيز نظم الاستثمار وسلاسل القيمة الإقليمية وسياسات تطوير التكنولوجيا. وقال الوزراء والأمانة إن من اللازم دعم تجارة المواد الغذائية بين البلدان الأفريقية، لا سيما بتحسين القدرة الإقليمية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. ولا بد أيضاً من تدعيم دور القطاع الخاص وضمان التوازن الجنساني في صياغة السياسة التجارية.

١٠- وناقشت منظمات دولية وهيئات إقليمية أخرى الكيفية التي يمكن أن تساهم بها في تنفيذ خطة العمل، وخاصة في ميادين تيسير التجارة، وبناء القدرة المؤسسية، وتخفيض تكاليف النقل، وتنسيق الإجراءات الجمركية وتبسيطها، وتمويل التجارة بما في ذلك قابلية العملة للتحويل. وتكتسي القواعد التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف أيضاً أهمية حاسمة. وينبغي أن توجه هذه القواعد تنفيذ خطة العمل ويمكن أن تساعد في تحسين تيسير التجارة. واعتبرت الجهود الأخرى المشتركة بين الوكالات، مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز لمساعدة أقل البلدان نمواً، آليات رئيسية لدعم تنفيذ خطة العمل. وتمثل القدرة الإنتاجية محاور التركيز الأساسية، وهي أحد المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة العمل. وساعدت مبادرة المعونة من أجل التجارة على إعادة توجيه المعونة لتركز على بناء القدرات الإنتاجية، لكنه ما زال يتعين بذل المزيد. ويمثل تدعيم سلاسل الإنتاج الإقليمية وتحديد العقبات التي تعوق تطوير الأعمال التجارية أنشطة أساسية ذات أولوية يمكن أن تساهم في تنفيذ خطة العمل.

١١- وقال الوزراء الأفارقة إن من المهم تعزيز التكامل الإقليمي وتحسين البنية الأساسية والنهوض بتيسير التجارة. وشكروا الأونكتاد على اقتراحه مساعدة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة العمل. وتشمل المسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان في سياق المساعدة المقدمة من الأونكتاد مسألة التنسيق الإقليمي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا؛ والقيام بدراسات علمية بشأن الإنتاج الزراعي والقدرة التنافسية الزراعية، والتدريب، والتعليم، والإعفاء من الديون، والمساواة بين الجنسين؛ وتجميع الدروس المستفادة من تجارب البلدان والمناطق الأخرى.

١٢- وأكد رئيس الاجتماع وأمينه من جديد التزام الأونكتاد وغيره من الشركاء بتقديم الدعم العملي والمنسق من أجل تنفيذ خطة العمل. وينبغي أن يعمل جميع الشركاء بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهيئات الإقليمية الأخرى. وينبغي تشجيع الحوار والتفاعل المستمرين لضمان التعاون في تنفيذ خطة العمل. ويتيح الدعم والالتزام السياسيان القويان اللذان تحظى بهما خطة العمل فرصة سانحة للتكامل الاقتصادي والنمو والتنمية في أفريقيا.